

اسم المقرر:

قضايا بحثية ١

العنوان: تأثير التقنية على وسائل الإثبات الرقمية في النظام السعودي (دراسة تحليلية)

اسم الباحثة: بدور بنت خالد الكربي

سنة النشر: ٢٠٢٤

نقد العنوان:

أولاً: تحليل مكونات العنوان

١. الموضوع الرئيس: تأثير التقنية على وسائل الإثبات الرقمية "يشير إلى وجود علاقة

سببية (تأثير التقنية) على مكّون قانوني محدد (وسائل الإثبات الرقمية)

٢. المجال التطبيقي: (في النظام السعودي) يوضح الإطار المكاني أو القانوني الذي تُطبّق

فيه الدراسة.

٣. المنهج المستخدم: (دراسة تحليلية) يحدد المنهج الذي سيتبعه الباحث في المعالجة،

وهو المنهج التحليلي.

ثانياً: الإيجابيات في العنوان

١. وضوح المجال العلمي: العنوان يبيّن بوضوح أنه ينتمي إلى القانون الرقمي والإثبات

القضائي، وهما مجالان حديثان في البحث القانوني.

٢. تحديد البيئة القانونية: الإشارة إلى "النظام السعودي" تجعل الدراسة محددة وذات طابع

وطني تطبيقي، مما يمنحها أصالة وملاءمة للسياق المحلي.

٣. الطابع التحليلي: استخدام عبارة "دراسة تحليلية" يوحي بعمق البحث وعدم الاكتفاء بالعرض الوصفي، بل تحليل الظاهرة القانونية بعمق.

٤. الارتباط بموضوع عصري: الجمع بين "التقنية" و"وسائل الإثبات" يجعل العنوان متوافقاً مع اتجاهات التحول الرقمي والعدالة الإلكترونية.

ثالثاً: السلبات والملاحظات النقدية

١. وجود تكرار أو غموض جزئي في المفهوم: عبارة "تأثير التقنية على وسائل الإثبات الرقمية" فيها نوع من التداخل المفاهيمي، لأن وسائل الإثبات الرقمية هي بحد ذاتها نتيجة للتقنية وبالتالي، فالعلاقة السببية بين "التقنية" و"الوسائل الرقمية" ليست واضحة تماماً هل المقصود التقنية العامة (كالذكاء الاصطناعي، البصمة الرقمية، البلوكشين) أم تقنيات الإثبات نفسها؟

٢. عدم تحديد نوع التقنية أو نطاقها: العنوان واسع جداً — فالتقنية تشمل مجالات عديدة: الذكاء الاصطناعي، التوقيع الإلكتروني، البلوكشين، أنظمة العدالة الذكية... لذا يفضل تضيق النطاق لتوضيح ما المقصود تحديداً بالتقنية (هل أدوات الإثبات؟ نظم القضاء؟ الأنظمة المعلوماتية؟)

المقدمة:

١. الافتتاح بالحمد: استخدام الافتتاح الشرعي أمر جائز، لكنه غير معتاد في الدراسات الأكاديمية الحديثة، إذ يُفضل أن تبدأ المقدمة مباشرة بتحديد موضوع البحث دون

مقدمات خطابية، لأن البحث العلمي لا يتخذ الطابع الوعظي بل التحليلي.

الاقتراح: يمكن الاكتفاء بعبارة افتتاحية أكاديمية مثل:

“يُعَدّ الإثبات أحد أهم ركائز العدالة القانونية في النظام السعودي، إذ لا يمكن الفصل في أي نزاع دون الاستناد إلى وسائل إثبات معترف بها قانوناً”.

٢. **وضح الموضوع:** المقدمة أوضحت بجلاء موضوع الدراسة: وسائل الإثبات الرقمية في

ظل التطور التقني. لكنها تخط أحياناً بين “التقنية” و “وسائل الإثبات الرقمية”، فتبدو

المفاهيم متداخلة. مثلاً: “تأثير التقنية على وسائل الإثبات الرقمية” يوحي بوجود فصل

بينهما، بينما المقدمة تُظهر أنهما شيء واحد تقريباً.

الاقتراح: توضيح أن المقصود هو أثر التطور التقني العام كالأجهزة والبرمجيات وأنظمة

المعلومات على الوسائل القانونية المستخدمة في الإثبات.

٣. **البنية المنطقية** المقدمة تسير من العام إلى الخاص (من مفهوم الإثبات العام إلى

الحديث عن الوسائل الرقمية) لكن هناك قفزات فكرية غير مترابطة؛ مثل الانتقال من

الحديث عن البصمات إلى انتهاك الخصوصية دون جسر تحليلي يربط الفكرتين.

الاقتراح: ترتيب الفقرات وفق تسلسل منطقي:

○ أهمية الإثبات.

○ ظهور التقنية.

○ أثر التقنية على الإثبات.

○ التحديات القانونية الناتجة.

○ الحاجة إلى تنظيم تشريعي.

٤. اللغة والأسلوب

اللغة فصيحة وسليمة نحوياً في الغالب . لكنها تميل إلى الإنشائية والوصف العام أكثر من التحليل الأكاديمي . الاقتراح : استبدال العبارات الخطابية بعبارات بحثية مثل :

○ بدلاً من : “التقنية سلاح ذو حدين” → “يمثل التطور التقني ظاهرة مزدوجة الأثر في المجال القانوني” .

○ بدلاً من : “أدت إلى بدء اندثار طرق الإثبات التقليدية” → “ساهم التطور الرقمي في تراجع الاعتماد على بعض الوسائل التقليدية في الإثبات” .

٥. نقطة النهاية المقدمة تنتهي فجأة عند “ومن المهم النظر إلى كل الجوانب عندما يتعلق الأمر...” ، مما يشير إلى نقص النص .

الاقتراح : أن تختم المقدمة بتحديد مبررات اختيار الموضوع وأهمية دراسته في النظام السعودي .

مشكلة البحث:

وضوح المشكلة:

المشكلة محورية وموضوعية: تتعلق ب أثر التقنية على وسائل الإثبات الرقمية في النظام السعودي، وهو موضوع حديث وذو أهمية عملية وقانونية.

لكنها عامة جدًا: عبارة “تأثير التقنية وعلاقتها بتقوية الإثبات عبر الوسائل الرقمية” تحتاج إلى تحديد أكثر دقة.

ما المقصود بالتقنية هنا؟ نظم إلكترونية؟ أدوات الذكاء الاصطناعي؟ التوقيع الرقمي؟

ما معنى “تقوية الإثبات”؟ هل يقصد زيادة حجية الأدلة؟ تسريع جمعها؟ أو تحسين دقة التحليل؟

الصياغة اللغوية

هناك تكرار في الكلمات والعبارات: “الإثبات شتى الحقائق والوقائع” → يمكن اختصارها لتصبح أكثر وضوحًا.

بعض الجمل غير مكتملة أو تحتاج تعديل: “وما نطاق تطبيق و...” تتقطع فجأة دون تحديد.

ترابط الفقرات

تم الانتقال من تعريف عام للمشكلة إلى السؤال الرئيسي → هذا جيد.

لكن التساؤلات تحتاج إلى ترتيب منطقي يربطها بالمشكلة الرئيسة؛ بعض التساؤلات تبدو عرضية أو عامة جدًا، مثل “ما هو الإثبات؟ وما أهميته؟”، وهي مناسبة للمقدمة أكثر منها لمشكلة البحث.

ثانيًا: النقد من حيث التساؤلات البحثية

الإجابيات:

التساؤلات شاملة معظم جوانب الموضوع: المفهوم، الوسائل، الأثر، الموقف القانوني السعودي.

الربط بين التقنية والإثبات الرقمي واضح.

السلبيات:

بعض التساؤلات عامة جدًا ولا تعكس عمق المشكلة، مثل:

“ما هو الإثبات؟ وما أهميته؟” → هذا يُعتبر تمهيدًا نظريًا أكثر من كونه سؤالًا بحثيًا يجيب عن المشكلة الرئيسة.

التساؤلات لا تعكس العلاقة السببية أو الأثر القانوني العملي للتقنية على وسائل الإثبات، وهو جوهر المشكلة.

يُفضل أن تكون التساؤلات مركزة على التحديات القانونية، حجية الأدلة، التقييم القضائي، والضوابط النظامية.

تساؤلات مثل “ما نطاق تطبيق و...” غير مكتملة وتحتاج الصياغة.

أهمية البحث:

أولاً: النقد العام للنص

١. الإيجابيات

المقدمة تشير إلى القيمة العملية للتقنية في الإثبات الرقمي، مثل توفير الوقت والجهد، زيادة الموثوقية، حماية الأدلة من التزوير، وتقليل التكاليف.

النص يربط البحث مباشرة بـ النظام القانوني، وهو أمر مهم لإظهار الملاءمة الوطنية والدور العملي للبحث.

تم توضيح أثر البحث على فعالية الاستدلال بالأدلة الرقمية، وهو جانب تطبيقي مهم.

٢. السلبات والملاحظات النقدية

اللغة إنشائية عامة أكثر من كونها تحليلية أكاديمية.

على سبيل المثال، عبارات مثل: “توفر الوقت والجهد”، “تزيد من موثوقيتها” يمكن إعادة

صياغتها بصياغة علمية أكثر دقة، مع ربطها بالقوانين أو التطبيقات القضائية.

غياب الإشارة إلى القيمة النظرية للبحث.

النص ركّز على الفائدة العملية، لكنه لم يوضح كيف يساهم البحث في تطوير المعرفة القانونية

أو الإطار النظري للإثبات الرقمي.

غياب الربط بالمتغيرات الأساسية.

لم يتم توضيح أن “التقنية” هي المتغير المستقل و”وسائل الإثبات الرقمية” هي المتغير التابع،

ولم يتم ربط أهمية البحث بتأثير المتغير المستقل على التابع ضمن النظام السعودي.

غياب السياق القانوني التفصيلي.

لم يُذكر أي تشريع أو نظام سعودي محدد يوضح أهمية الدراسة، مثل نظام الإثبات لعام

١٤٤٣هـ أو نظام التعاملات الإلكترونية.

أهداف الدراسة:

الإيجابيات

وضوح الهدف العام: الأهداف واضحة ومباشرة، فهي تتناول الإثبات الرقمي في النظام السعودي وأثر التقنية الحديثة عليه.

ترابطها مع مشكلة البحث: الأهداف مرتبطة بشكل عام بمشكلة البحث المتعلقة بتأثير التقنية على وسائل الإثبات الرقمية.

سهولة قياسها: الأهداف صالحة للتحليل، حيث يمكن للباحث جمع البيانات ودراسة النصوص القانونية لتوضيحها.

السلبيات والملاحظات النقدية

الأهداف عامة جدًا: على سبيل المثال: “بيان مفهوم الإثبات وأهميته” → هذا أكثر ملاءمة للمقدمة أو الإطار النظري، وليس هدفًا تحليليًا للدراسة.

غياب البعد التحليلي أو التطبيقي: لم يتم ذكر أن الهدف يشمل تحليل أثر التقنية بشكل محدد على حجية الأدلة الرقمية أو تحديات تطبيقها قانونيًا.

غياب الربط بالمتغيرات الأساسية: لم يذكر أي هدف مرتبط بالمتغير المستقل (التقنية) أو المتغير التابع (وسائل الإثبات الرقمية) بشكل واضح.

مفاهيم وتعريفات الدراسة:

الإيجابيات:

كل مصطلح يمكن ربطه بالمتغيرات الأساسية للبحث (مستقل، تابع، ضابط).

تعكس المصطلحات أبعاد البحث العملية والنظرية: جمع الأدلة الرقمية، تأثير التقنية، القوانين السعودية.

السلبيات:

ضعف التعريف الدقيق لكل مصطلح: بعض المصطلحات مثل “التقنية” و”الحجية القانونية” عامة جدًا. تحتاج تعريفًا محددًا يعكس نطاق الدراسة (مثل: تحديد أنواع التقنية المستخدمة في الإثبات الرقمي).

غياب الإسناد القانوني أو المرجعي: لا توجد إشارات مباشرة للقوانين أو الأنظمة السعودية أو الدراسات السابقة لدعم التعريف، وهذا يقلل من القوة العلمية للمصطلح.

الدراسات السابقة:

الدراسات حديثة نسبيًا، ما يعطي دعمًا للبحث الحالي، لكن هناك فجوة معرفية فيما يخص أثر التقنية الحديثة عمليًا على وسائل الإثبات الرقمية داخل النظام السعودي.

يمكن استلزام منهجية التحليل والمقارنة من الدراسات السابقة، لكن تطبيقها على أثر التقنية الحديثة وليس مجرد مقارنة القوانين.

الدراسات السابقة تركز على الجنائي أو المقارنة القانونية، بينما البحث الحالي يمكن أن يقدم نموذجًا شاملاً للأدلة الرقمية في النظام السعودي.